وزير الخدمة المدنية في توضيح موسع عن التوظيف:

وجود وظائف شاغرة في أجهزة الدولة لا يعني شغلها بمستجدين فهي متاحة لترقية الموظفين

القطاع الخاص هو الأقدر على استيعاب الخريجين للقضاء على البطالة.. ووجود الملايين من فرص العمل مشغولة بغير المواطنين يؤكد ذلك

طلبنا (١١٥٥٢) وظيفة نسائية فتقدم ٣١٤.٢٩٧ خريجة.. واحتجنا (٧٠٤١) وظيفة رجالية فتقدم (١٢٧٤٨) وأعلنا عن ٢٥٠٠ لحملة الدبلومات فتقدم ١٢٨.٣٥٩

■ أوضح معالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد بن علي الفايز أن وزارة الخدمة المدنية تابعت ما نُشر في بعض المنتديات على شبكة الانترنت من مواضيع وتعليقات وملاحظات وكذا ما نُشر في بعض الصحف المحلية لبعض الكتاب وما قيل في بعض اللقاءات في التلفزيون حول أمور تتعلق بالتوظيف في الخدمة المدنية.

وقال معاليه: ان الوزارة إذ تقدر الكتّاب الذين يكتبون بأسمائهم الصريحة حتى لو اختلفنا مع بعضهم في وجهات النظر، إلا أن مما يؤلم، أن بعضا من الآراء والتعليقات المنشورة على بعض المواقع الالكترونية، خصوصاً تلك التي لا يُعرف مبديها الحقيقي، تجنح إلى التجني على الوزارة والعاملين بها، مشككين في مصداقية اجراءات ومعايير التوظيف في الخدمة المدنية، مع أن الوزارة تعلن المعايير التي يتم على أساسها التوظيف.

وأضاف الفايز اننا نتابع ما يُكتب عما يدخل في اختصاصها للاستفادة مما يطرح، إلا أنها للأسف تلاحظ ضعف إلمام بعض الكتّاب بحقائق ما يتطرقون إليه. مما يجعل بعض ما يُكتب يُبنى على الظن أو ردة فعل لدى شخص لم يتحقق له ما يتطلع إليه، لعدم امكانية ذلك لأسباب نظامية وهذا ليس مقصوراً على بعض الكتّاب بل يتعداه إلى بعض معدي البرامج الإذاعية أو التلفزيونية وكذلك بعض مقدمي البرامج الذين لا يولون محاور اللقاءات التي يجرونها اهتماماً موضوعياً بالقدر الذي يظهر ما يتطرقون إليه على حقيقته وذلك لعدم الاهتمام بالاطلاع على كل ما له علاقة مما يودون طرحه، لذلك تتداخل عليهم اختصاصات الجهات الحكومية ومسؤولياتها مما لا يساعد المتابعين لتلك البرامج على معرفة الحقيقة.

وفي ضوء ذلك أحببت إيضاح بعض الجوانب التي يمكن ايجازها في التالي:

١- إن حاجة كل جهاز حكومي من الوظائف المناسبة لاختصاصها من حيث العدد والمقر يُبنى على ما تقدمه الأجهزة الحكومية في مشاريع ميزانياتها حسب الحاجة الفعلية وتوجهات خطط التنمية، حيث تحدد الجهات وظائف تكون في مستويات الدخول لغرض تعيين موظفين جدد، وأخرى مخصصة لترقيات الموظفين القائمين على رأس العمل بما يخفف التجمد الوظيفي.

أما ما يُعتمد منها فيتم بحسب الامكانات المالية المتاحة، وما لديها من وظائف شاغرة، ويتم ذلك من خلال المناقشة السنوية للميزانية العامة للدولة بوزارة المالية التي تشارك فيها الجهات الحكومية والوزارة.

٢- إن وجود وظائف شاغرة في أجهزة الدولة لا يعني ان شغلها يقتصر على تعيين مستجدين عليها، فهي متاحة أيضاً لترقية موظفي الأجهزة حسب ضوابط وإجراءات الترقيات.

٣- إن وزارة الخدمة المدنية لا تملك صلاحية الإعلان عن أي وظيفة شاغرة مما يقع في اختصاصها إلا بطلب من الجهة التي تتبعها الوظيفة، والوزارة على اتصال دائم مع الجهات الحكومية لتحديد احتياجها لشغل وظائفها الشاغرة لديها، إلا أن تجاوبها - للأسف - أقل من تطلعات هذه الوزارة، وهذا يقتصر على سلم رواتب الموظفين العام للمرتبة العاشرة فما دون وسلم رواتب الوظائف التعليمية (التعليم العام) وسلم رواتب الوظائف الصحية.

أما بقية الوظائف المعتمدة حسب سلالم الرواتب الأخرى المشمولة بالتقاعد المدني كـ(أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والقضاة، وأعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام، ووظائف المؤسسات والهيئات العامة)، فإن إشغالها يتم من قبل جهاتها ويقتصر دور وزارة الخدمة المدنية على التأكد من أن شغل تلك الوظائف يتم حسب ضوابط واجراءات النظام الذي عينوا وفقه، أما الوظائف المستثناة من المسابقة فيتم الترشيح عليها من قبل الجهات المعتمدة لها وتعرض على الوزارة للتأكد من توفر الشروط النظامية لدى المرشحين، أما وظائف البنود سواء كانت مشمولة بالتأمينات الاجتماعية أو غير مشمولة فليس للوزارة أي دور لا من حيث إحداثها أو الرقابة على إشغالها.

٤- كنت أتمنى على كل من يكتب عن شأن مما يدخل في اختصاصات الوزارة ومسؤولياتها، وبالأخص ما يكتب عن البطالة، أن يرجع لمهام واختصاص الوزارة المحددة بموجب المرسوم الملكي رقم (م٤٨) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٥٠) وتاريخ ١٣٩٧/٦/٢٧هـ أو ما نص عليها الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٢٨) وتاريخ ١٤٢٠/٣/١هـ التي ليس من بينها ما يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى أن على الوزارة أن توظف في الأجهزة الحكومية من لا تحتاج إليه تلك الأجهزة. مرتكزة في أن التعيين على عدة مبادئ وأسس منها أن فرص العمل المتاحة بالأجهزة الحكومية هي بحسب ما تقتضيه الحاجة الفعلية لتلك الأجهزة ووفقاً لما يرد من الجهات الحكومية، وأن الالتحاق بالوظائف الحكومية يكون وفق مبدأي الجدارة وتكافؤ الفرص المنصوص عليهما نظاماً وأن شغل الوظيفة الحكومية مقصور على المواطن ولا يمكن شغلها بغيره إلا إذا تعذر ذلك بشكل قاطع لعدم وجود من تتوفر لديه متطلبات شغلها من المواطنين مثل بعض التخصصات الطبية وبعض التخصصات الهندسية.

٥- لاحظت الوزارة، بقدر كبير من التقدير ان الكثير من الكتّاب في الصحف، وبالأخص المتخصصين في الاقتصاد والقوى العاملة يشيرون في كتاباتهم إلى ما سبق أن أوضحته هذه الوزارة عبر تقاريرها المرفوعة للمقام السامي الكريم أو ما أوضحته لمجلس الشورى في مناسبات مختلفة من أن قدرة القطاع الحكومي على استيعاب الخريجين تقل كثيراً عن مخرجات التعليم في أغلب التخصصات فالمجال الأوسع والأرحب، على المديين القريب والبعيد هو القطاع الخاص وهو الأقدر على استيعاب أغلب الخريجين للإسهام في القضاء على البطالة وما يؤكد ذلك أن ملايين الفرص الوظيفية المتاحة بمختلف مناطق المملكة بالقطاع الخاص مشغولة بغير مواطنين.

٦- بحسب ما ترصده الوزارة من بيانات وما تجريه من متابعة فإن مجال التعليم يليه قطاعات الخدمات الصحية هما المجالان الرئيسان الأكثر حاجة للكفاءات المستجدة في القطاع الحكومي بحكم النمو المتزايد في نطاقيهما ومع ذلك لا يمكن مثلاً أن يستوعب جميع خريجي وخريجات معظم جامعات المملكة المعدين لمجال التربية والتعلم، ولعل ما يقرب الصورة حول عدم تناسب الحاجة الفعلية للأجهزة الحكومية مقارنة بطالبي التوظيف أن المتقدمين على موقع الوزارة خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ وما تم بشأنهم على النحو التالي: طلبت وزارة التربية والتعليم شغل (١١.٥٥٢) وظيفة نسائية تقدم لها (٣١٤.٢٩٧) خريجة للتعليم العام نساء «وهذا العدد يفوق عدد الوظائف المشغولة حالياً بتعليم البنات من المعلمات القائمات على رأس العمل البالغ عددهن بحسب تقرير الوزارة للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ «٢٢٤.٤٨٨» معلمة تقدم من حاملات التربية الإسلامية واللغة العربية «١٠٠.٣٤٥» متقدمة في المرحلة الثانوية مع أن الاحتياج لهذين التخصصين لا يتجاوز «١٧٠٧» وظائف، كما بلغ عدد من تقدم من الرجال للتعليم العام «١٢.٧٤٨» بينما الاحتياج لا يتجاوز «٧٠٤١» وظيفة منهم «٩٢٧٦» متقدماً في تخصصي التربية الإسلامية واللغة العربية مع ان الاحتياج لهذين التخصصين لا يتجاوز «٣٢٨٨» وظيفة خصصتها وزارة التربية والتعليم، كما تقدم لهذه الوزارة «٤٥.٩٤٠» متقدماً على مستوى الدرجة الجامعية للوظائف الإدارية والصحية بينما لم تطلب الجهات إلا شغل «٢٥٠٠» وظيفة، أما بالنسبة للدبلومات بعد الثانوية العامة والكفاءة المتوسطة (رجال) فقد تقدم «١٢٨.٣٥٩» متقدماً من حملة تلك الدبلومات في تخصصات متنوعة مقابل ما يقارب «٣٠٠٠» وظيفة طلب شغلها، أما بالنسبة للنساء في المجالات الإدارية فقد تقدم «١٧٨.٥٣٩» متقدمة على مستوى الدرجة الجامعية والدبلوم بعد الثانوية مقابل ما يقارب «٢٠٠٠» وظيفة طلب شغلها.

٧- يثار في الصحافة المحلية هذه الأيام أن هناك (١١٠.٣٨٩) وظيفة شاغرة تشغل عن طريق وزارة الخدمة المدنية وفقاً لتقرير وزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ المعروض على مجلس الشورى وأنها (حبيسة الأدراج) لدى الجهات الحكومية لكونها لا ترغب في إشغالها حسب ما يكتب، وقبل أن أورد ما جرى على تلك الوظائف من وقوعات وظيفية أشير إلى أن الوظائف الشاغرة في ذلك العام شأنها شأن الوظائف المشغولة متحركة بشكل يومي نتيجة الترقيات والتعيينات وانتهاء الخدمة فما قد يكون شاغراً في ذلك التقرير لا يعني أنها لا زالت شاغرة إلى الآن، وما كان مشغولاً من تلك الوظائف قد تكون شاغلة الآن وبالتالي فإن العدد الذي سجل في التقرير لا يعني أنه رصيد ثابت من الوظائف الشاغرة بل هو رقم يعكس الوضع بتاريخ صدور التقرير من الوزارة الذي يمثل ما هو مرصود في سجلات وزارة الخدمة المدنية للفترة من ١٤٣٠/١/٣٠هـ إلى ١٤٣١/١/١٣هـ، وقد يحل محلها وظائف جديدة في الميزانية التالية وهكذا، وحتى يكون القارئ الكريم على اطلاع تام بحقيقة الأمر فيسرني أن أوضح الحقائق التالية:

أ- ورد بالتقرير وجود «٢٧.٦١٢» وظيفة بسلم رواتب الوظائف التعليمية (التعليم العام) وأود الإشارة أنه: ذكر في ذلك التقرير أن العمل يجري على شغل ما يقارب «١٩.٠٠٠» وظيفة للتربية والتعليم في التعليم العام للعام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، وهذا ما تم فعلاً اضافة إلى من تم تعيينهم مباشرة من قبل وزارة التربية والتعليم من خريجي كليات إعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية من دفعات ١٤٢٨/١٤٢٧هـ والذين عددهم «٤٧٣٠»، وبالتالي يكون عدد الوظائف الشاغرة المتبقية «٣٨٨٢» وظيفة أعيدت للتربية والتعليم منها «٢١٧٦» وظيفة نسوية في مناطق نائية لم تقبل بها بعض الخريجات أو لم تنطبق عليهن شروط الإقامة التي تطبقها وزارة التربية والتعليم، و«٥٢٦» وظيفة رجال لم يتوفر من المتقدمين مؤهلون بحسب تخصصاتها، وبقية الشواغر في التربية والتعليم فهي «١١٨٠» وظيفة بمستويات تعليمية أقل من المستويات المحددة للتعيين بحسب المؤهلات العلمية، وقد اقترح على وزارة التربية والتعليم رفعها في الميزانية لمستويات تلائم الخريجين بحسب لائحة الوظائف التعليمية.

ب- أما الوظائف الصحية الشاغرة الواردة في التقرير فإنها «٢٦.٠٦٠» وظيفة، فإن شغلها بطيء جداً لعدم تناسب مخرجات التعليم لغالبية تخصصاتها حيث لم يرشح على تلك الوظائف خلال الفترة من ١٤٣١/١/١هـ حتى ١٤٣١/١٢/٣٠هـ إلا «٥٠٣٦» مرشحاً ومرشحة منهم «٢٧١٣» رجالاً و«٢٣٢٣» نساءً، وهم جميع من راجع الوزارة بطلب توظيف لأي من تخصصات الوظائف الصحية وانطبقت عليهم شروط شغلها، ومع هذا فإن الوظائف الصحية الشاغرة على وجه العموم تزداد سنوياً بحكم النمو فهي بحسب سجلات وزارة الخدمة بتاريخ ١٤٣١/٢/١٨هـ «٢٩.٣٥٩» وظيفة على النحو التالي: «٣.٧٢٠» وظيفة طبيب مقيم بمستوى الدخول لخريجي كليات الطب، و«٤٧٠٧» على فئتي طبيب اخصائي واستشاري، وحوالي «١٧.٩١٥» وظيفة بفئات (أخصائي غير طبيب، صيدلي، فني) في تخصصات مختلفة، والبقية على فئة مساعد صحي، وجميع هذه الوظائف متاحة للمواطنين والمواطنات متى ما توفر لديهم المؤهلات المطلوبة وفق دليل مؤهلات الوظائف الصحية وشروط ومقاييس الهيئة السعودية للتخصصات الصحية التي تلتزم وزارة الخدمة المدنية بمراعاتها.

ج- أما الوظائف المشمولة بسلم رواتب الموظفين العام من (م١٠) فما دون البالغ عددها في التقرير «٥٦.٧١٧» وظيفة فتفصيلها بعد التقرير كالتالي: «١٨.٧٧٥» وظيفة أشغلت عن طريق الترقيات، «٦.٠٦١» وظيفة بالمرتبة التاسعة فما دون طلبت الجهات الحكومية من الوزارة شغلها عن طريق التعيين فرشح عليها «٤.٥٠٣» وظائف وتبقى «١.٥٥٨» وظيفة وهي تحت اجراءات التوظيف حالياً، أما بقية الوظائف الشاغرة التي لم يطلب من الوزارة شغلها فهي إما وظائف بالمرتبة العاشرة وهي وظائف إشرافية وليست في مستويات الدخول ولا يطلب من الوزارة شغلها بالتعيين، أو وظائف مستثناة ذات طبيعة خاصة وفي جهات معينة ويتم الترشيح عليها وفق اجراءات محددة من قبل الجهة ذات العلاقة ويقتصر دور وزارة الخدمة على مراجعة الترشيحات للتأكد من نظامية الترشيح، ومنها وظائف بالمرتبة الخامسة في بعض الجهات الحكومية التي طلبت من الوزارة تفويضها بشغلها من قبلها وفقاً للنظام) وخلاصة لهذه النقطة فإن الوظائف الشاغرة والمشغولة غير ثابتة. فمثلاً الوظائف التي شغلت عن طريق الترقية تقوم الجهة الحكومية بفرزها حيث تخصص بعضها لترقية الموظفين المكملين للترقية في أوقات لاحقة أو عملت على رفعها في الميزانية التالية إلى مراتب أعلى وهكذا.

٨- تثار دوماً قضية المتعاقدين غير السعوديين وأن هناك مواطنين يمكن أن يشغلوا وظائفهم وفي هذا الجانب أؤكد أن الوظيفة العامة لا يمكن شغلها بغيره إلا إذا تعذر ذلك بشكل قاطع لعدم وجود من تتوفر لديه متطلبات شغلها من المواطنين، ووزارة الخدمة المدنية لا توافق للجهات الحكومية على التعاقد من خارج المملكة ولا التجديد لأي متعاقد علي أي وظيفة ثابتة مشمولة بأي من سلالم الرواتب المشمولة بالتعاقد المدني أو سلالم الرواتب الأخرى أو وظائف البنود إلا بعد الإعلان عنها وتعذر شغلها بمواطن، وبحسب سجلات الوزارة وكذا العرض والطلب فإن القطاع الصحي نتيجة للنمو المتزايد وعدم ملاءمة مخرجات التعليم مع أنشطته المتخصصة فإن غير السعوديين يشكلون النسبة الأكبر من المتعاقدين في القطاع الحكومي، حيث يوجد حتى تاريخ ١٤٣٢/٢/١٨هـ «٥٥.٨٠٥» وظائف مشمولة بسلم رواتب الوظائف الصحية مشغولة بغير سعوديين، منها مثلاً «٢١.٦٣١» ظيفة طبيب «استشاري، أخصائي، مقيم» الأطباء المقيمون وحدهم «١٣.٠٥٠» طبيباً مقيماً، و«٢٢.٦٢٩» وظيفة على فئة فني بتخصصات مختلفة، و«١٠.٢٧٩» وظيفة مساعد صحي في تخصصات مختلفة والبقية في تخصصات مختلفة، وهذه الوظائف في حكم الشاغر ويتم التذكير بها في الصحافة المحلية بين حين وآخر وعلى موقع الوزارة بصفة دائمة للاطلاع عليها ويتم الترشيح عليها عن طريق التوظيف المباشر بمجرد مراجعة المواطن أو المواطنة أي من فروع الوزارة في مناطق المملكة، يلي ذلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتي تتولى تلك المؤسسات شغل وظائفها من قبلها مباشرة حيث

إن الوظائف المشغولة بغير سعوديين حتى التاريخ المشار إليه أعلاه «٩.٨٧٨» وظيفة منها «٥.٤١٥» وظيفة برتبة أستاذ مساعد وهي مرتبة الدخول لدرجة «الدكتوراه»، والبقية في الرتب المختلفة، وهي أيضاً فرص متاحة للمواطنين والمواطنات متى ما توفرت شروط شغلها لديهم، والجامعات تعلن عن تلك الوظائف بصورة دائمة، أما بقية المتعاقدين فهم في بعض التخصصات الهندسية وبعض التخصصات العلمية في الوظائف التعليمية أو في وظائف المؤسسات والهيئات العامة التي لها سلالم خاصة وتشغل وظائفها من قبلها.

٩- عندما تراجع وزارة الخدمة المدنية مجالات دبلومات المتقدمين والمتقدمات لطلبات التوظيف سواء كان مصدرها (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، أو كليات المجتمع) أو من معاهد القطاع الخاص، تلاحظ عدة جوانب منها أن بعض تلك الدبلومات لا تقع مجالاتها ضمن اختصاصات الأجهزة الحكومية بل موجهة في الأساس للقطاع الخاص وبالأخص المجالات الصناعية والفنية على وجه العموم، حتى وإن ظهر بين آونة وأخرى احتياج محدود لها في القطاع الحكومي فإن أعداد طالبي التوظيف يفوق الاحتياج الفعلي بعشرات الأضعاف، فمثلاً تقدم في مجالات (ميكانيكا السيارات، والقوى الكهربائية، والنجارة، واللحام، والسباكة، والسمكرة، والسفر والسياحة، وأعمال الفندقة) ما يزيد على (١٠.٠٠٠) خريج، بينما الوظائف التي طلبت الأجهزة الحكومية شغلها للمراتب (السادسة) فما دون لهذه التخصصات لا تزيد على (١٥٠) وظيفة.

١٠- بالنسبة لما يكتب في الصحافة بين حين وآخر ومن كتّاب معروفين لهم تقديرهم الخاص من أن الوزارة لم تنفذ أمراً كريماً صدر بتثبيت العاملين على البنود على وظائف رسمية رغم مرور خمس سنوات وفقاً لما يشير إليه الاخوة الكتاب، ورغم عدم الدقة فيما يقال رغم الايضاحات المتعددة لوزارة الخدمة عبر تقاريرها للمقام السامي الكريم وما تم ايضاحه بصورة جلية عبر وسائل الإعلام وأثناء التقائي بمعالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس الموقر في وقت سابق حول موضوع البنود فإن القارئ قد يستنتج من بعض تلك الكتابات أن الوزارة تراخت في هذا الموضوع، وعلى هذا الأساس فسوف أوضح ذلك في الجانبين التاليين:

الجانب الأول: ان الوزارة وإن كانت لم تشارك في إحداث تلك البنود وليس لها علاقة بالتعيين عليها ولا تسجل في سجلاتها لكونها لا تخضع للتقاعد المدني، إلا أنها عندما لاحظت أن هناك العديد من المعينين على بند الأجور وبند (١٠٥) وكذا لائحة المستخدمين، يحملون درجات جامعية ودبلومات متخصصة ويزاولون أعمالاً تختلف عن مسميات الوظائف المعينين عليها بما يخالف النصوص الصريحة الواردة في تلك اللوائح كمن هو يحمل مؤهلاً في (الأنظمة أو الهندسة أو الطب البيطري) ومعين على بند الأجور أو لائحة المستخدمين، رأت الوزارة حينئذ ضرورة تصحيح هذه الأوضاع غير النظامية فرفعت الوزارة لخادم الحرمين الشريفين التماساً بذلك فصدر أمره الكريم بتاريخ ١٤٢٦/٦/٢٥هـ بالموافقة على اقتراح الوزارة بتثبيت جميع المعينين على بند الأجور وبند (١٠٥) أو، لائحة المستخدمين ممن تم تعيينهم من قبل الجهات الحكومية ذاتها قبل صدور الأمر الكريم ويمارسون أعمالاً لا تتفق وطبيعة أعمال ومسميات البنود واللوائح المعينين عليها، وتنفيذاً للأمر الكريم تم تثبيت ما يقارب من (١٢٠.٠٠٠) موظف وموظفة من قبل لجنة في وزارة الخدمة المدنية مشكلة بموجب الأمر الكريم من (وزارة الخدمة ووزارة المالية والجهة ذات العلاقة).

أما من يمارس مهام وظيفة تتفق وطبيعة المسمى المعين عليه فلا يشمله التثبيت في الأساس وهو باق على وضعه لأن تعيينه سليم، مع التأكيد على ايضاح نقطة مهمة في هذا الموضوع وهي أن التعيين على تلك البنود واللوائح لم يوقف، لكن الأمر الكريم القاضي بالتثبيت أكد على الأجهزة الحكومية بالالتزام بعدم التعيين بعد صدور الأمر الكريم إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال المشمولة بتلك اللوائح والبنود، وأن التعيين بعد ذلك التاريخ يعتبر مخالفة نظامية.

أما الجانب الثاني: فهو أن الوزارة بعد ما انهالت عليها طلبات تثبيت العاملين على العديد من البنود التي ليست مشمولة بالأمر الكريم بل ليست معلومة للوزارة وأن المعينين عليها لهم فترات طويلة وأن بها من التفاوت (ما الله به عليم) حيث تتباين المعاملة المالية بين المتماثلين في المؤهلات وفي طبيعة الأعمال إضافة إلى ان التعيين على تلك البنود لدى تلك الجهات لم يراع فيه مقاييس الجدارة وتكافؤ الفرص بين عموم المواطنين إذ لا يعلن عنها للجميع ويتم التعيين عليها بصورة استثنائية، فالتوظيف بهذا الأسلوب يعتبر خروجاً على الأنظمة والتعليمات المقررة والمؤكد عليها بموجب أوامر سامية كريمة بضرورة فتح المجال للجميع.

ولأن تلك البنود ليست مما قضى الأمر الكريم المشار إليه آنفاً بتثبيت شاغلها، ولذا التمست الوزارة من النظر الكريم دراسة ذلك من قبل لجنة وزارية فصدر أمر كريم بالموافقة على ما اقترحته الوزارة، وفي ضوء التوجيه الكريم تشكلت عدة لجان متخصصة لحصر تلك البنود ولدراسة الأمر ثم عرض على اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض ما تم التوصل إليه وبعد ذلك رفع الأمر للمقام الكريم، والوزارة في انتظار ما سيصدر به التوجيه الكريم، ومما يجدر ذكره أنه بحسب الدراسة التي أعدت اتضح أن عدد البنود التي تم حصرها من واقع المعلومات الواردة من الجهات الحكومية تصل إلى (١٩٠) بنداً يتم التوظيف عليها بطرق مختلفة وبأجور متباينة رغم التشابه في بعض طبيعة الأعمال ومطالب التأهيل ويعمل عليها من واقع المعلومات المعدة أثناء الدراسة حوالي (١٣٠.٥٧٩) موظفاً سعودياً.

وبهذا الخصوص أوضح الفايز بأن لجنة التثبيت لا تملك أن تثبت من يشغل وظيفة بأي من البنود المشمولة بالدراسة المعروضة على النظر الكريم ما لم يصدر توجيه كريم حيال ذلك.

ولكن في ذات الوقت يجدر بمن يتصدى لمتابعة شؤون الخدمة المدنية أن يكون على اطلاع بما يتجاذبها من طروحات خصوصاً في مجال التوظيف تتقاطع في نتائجها، فمثلاً كيف يمكن التوفيق بين الحد من التجمد الوظيفي (تأخر الترقيات) في ضوء التوجه بإشغال جميع الشواغر بموظفين مستجدين، وكيف يتم التوفيق بين السعي لتطوير الأداء من خلال اختصار الاجراءات (وبالتالي الاستغناء عمن يؤدي بعض تلك الأعمال لانتهاء الحاجة إليها)، والتوسع في توظيف التعامل الالكتروني (الذي من أجل أن يكون فاعلاً لابد من تقليل عدد الموظفين).

وعلى صعيد آخر ذي علاقة بإتاحة فرص العمل للباحثين والباحثات من المؤهلين والمؤهلات، وجود الرغبة الإنتقائية لبعض الباحثين عن عمل حيث يعرض عليهم وظائف ولكنهم لا يقبلون بها لا لتدني مستواها مقارنة بمؤهلاتهم، وإنما للرغبة في العمل بجهاز محدد أو بمدينة بذاتها، وإذا لم يتوفر ذلك فلا يقبلون بما يعرض عليهم من وظائف وهذا لا شك له انعكاساته السلبية على تأخر شغل الوظائف التي تطلب الجهات الحكومية شغلها، ولعل متابعة أعداد من يدعون للمطابقة بمن تم استكمال متطلبات ترشيحهم خصوصاً في مجالات يتوفر الكثير من المؤهلين للدخول فيها يعطي الصورة الحقيقية لسوق العمل في مجال الخدمة العامة، فمثلاً خلال الفترة من ١٤٣١/٨/١٤هـ إلى ١٤٣٢/٢/١٥هـ دعت الوزارة عبر الصحف المحلية وعلى موقعها الالكتروني وبواسطة الرسائل النصية على جوالات المتقدمين «٨٠١٤» متقدماً وفي التخصصات الإدارية والصحية بغرض مطابقة بياناتهم الأصلية مع ما سبق أن دونوه على موقع الوزارة أثناء التقديم بغرض الترشيح على الوظائف التي طلبت الجهات الحكومية إشغالها إلا أنه لم يلب دعوة الوزارة للمطابقة إلا «٢٥٦٢» متقدماً أي ما يقارب نسبة «٣٢٪»، ثم اعتذر منهم عند الترشيح النهائي ٤٢٣ متقدماً لأسباب مختلفة أغلبها عدم الرغبة بالمقر أو الجهة المرشح لها بالاضافة إلى اعتذار البعض منهم عن الرغبة في العمل الحكومي، وما زالت الوزارة تعلن المزيد من الأسماء بحسب ترتيبهم في المفاضلة لشغل ما يرد من الجهات الحكومية من وظائف.

واختتم الفايز تصريحه مؤكداً أن وزارة الخدمة المدنية لا يمكن أن تدّعي الكمال فيما تؤديه من مهام فالكمال لله - سبحانه وتعالى - وأنها لا تتحسس من أي نقد بناء أو اقتراح مفيد ويمكن تنفيذه على أرض الواقع.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

خادم الحرمين ونائبه يشكران وزير الخدمة المدنية

الرياض - واس

■ وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله شكره لمعالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد بن علي الفايز إثر اطلاعه على التقرير الصادر عن وزارة الخدمة المدنية المتضمن أنشطة الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالي ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ (٢٠٠٩ م) .

وقال الملك المفدى في برقية جوابية وجهها لمعالي وزير الخدمة المدنية "إننا إذ نشكركم وكافة منسوبي الوزارة على هذا الجهد، لنسأل المولى عز وجل التوفيق للجميع إنه سميع مجيب".

كما وجه نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود شكره لمعالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد بن علي الفايز إثر اطلاع سموه على تقرير الخدمة المدنية بالأرقام وتقرير إنجازات وزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ (٢٠٠٩).

وقال سموه في برقية شكر جوابية وجهها لمعالي وزير الخدمة المدنية (إننا لنشكركم ومنسوبي الوزارة على هذا العمل الذي يوضح أنشطة الخدمة المدنية بالمملكة سائلين المولى عز وجل أن يعينكم ويوفقكم للعمل بما يرضيه وبما يحقق طموحات أبناء هذا الوطن في المجال الوظيفي ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.. إنه سميع مجيب).

محمد بن علي الفايز

١٩٠ بنداً للتوظيف يعمل بها ١٣٠ ألف موظف سعودي.. في بعضها كثير من المخالفات والتفاوت المادي والمعنوي

الـ١١٠ آلاف وظيفة الشاغرة شُغِل جزء كبير منها.. وبقيت وظائف تعليمية بمناطق نائية وطبية تُشغل ببطء

نقدر الكتّاب الذين يكتبون بأسمائهم الصريحة.. وتؤلمنا آراء كتّاب «النت» الذين يتجنون على الوزارة

مجموعة من الشباب يبحثون عن وظائف